الى اراضيهم ، الا ان « محكمة العدل » تباطلت وتهربت من الموضوع على اساس انه موضوع امني ، اما رئيس الدولة فانه « لا يرى مكانا لتدخله في القضية » وفيما يتعلق برئيسة الوزراء فانها « توافق على ما يفعله الجيش الاسرائيلي ».

وازاء هذا الضغط ضمد ابناء القبائل في رفضهم للتعويضات المقترحة التي يزداد حجمها يوما بعد يوم بغرض امتصاص النقمة ، ولا يزال الشيخ سليمان الحلو متمسكا بالمطلب العادل : العودة ورفض التعويض « وحتى لو مرت مئة سنة » كما يقول الشيخ الحلو « فاننا لن نتخلى عن الارض ولن نوافق على التعويضات »(دافار ٧٢/٩/٢٤).

المستوطنون والحرم الابراهيمي : تفجرت خلال شهر سبتمبر قضية ابطالها مستوطنون وضحيتها كالعادة عرب ، وحكمها سلطات الاحتلال ، وقد وصلت هذه القضية من الشدة لدرجة ان وجدت الحكومة الاسرائيلية ضرورة ادراجها في جلسة مجلس الوزراء لتداولها وايجاد الحلول لها . والسبب الرئيسي الذي يكمن وراء هذه القضية هو السبب نفسه الذي يكمن وراء قضية مشارف رفح : التوسع والسلب ، اقامة وقائع جديدة وازالة معالم قديمة .

تعود اصول القضية الى قصة الاستيطان الاسرائيلي في الخليل والى الترتيبات التي تمت الموافقة عليها بين سلطات الحكم العسكري من جهة وبين رئيس بلدية الخليل ورجال الدين الاسلامي من جهة اخرى بشأن القيام بالشعائر الدينية لمسلمي المدينة العرب والمستوطنين الذين والزوار اليهود في الحرم الابراهيمي ، او كما يسميه الاسرائيليون « مغارة الماكبيلا ». وبموجب هذا الاتفاق اصدر جهاز الحكم العسكري تعليمات تتطرق الى اوقات فتح الحرم امام المصلين المسلمين واوقات فتحه امام المصلين والزوار اليهود (سبع ساعات خلال اليوم) وكذلك الى سلوك الزوار في الحرم مع المحافظة على الهدوء بما يتلاءم وقدسية المكان ، وعدم حمل السلاح وعدم تناول الطعام داخله ، كما نصت التعليمات على منع ادخال الحيوانات داخل الحرم. ومن الواضح ان هذه التعليمات موجهة بشكل خاص الى الزوار اليهود وليس الى رواد المسجد من المسلمين .

وتضمن الاتفاق ايضا تخصيص مكان داخل الحرم لليهود وتخصيص مكان اخر للمسلمين ، وقد وافق المستوطنون اليهود في ذلك الوقت على هذه الترتيبات ، الا انهم في الاونة الاخيرة اصبحوا يحسون التوسع واخذوا يشكون من ضيق المكان المخصص لهم ويطالبون بتوسيعه ، وبما ان الاتفاق يحول دون ذلك ، قام المستوطنون بتجاوز الاتفاق وانتهاكه حين اخذوا يتوسعون في المسجد لخلق وقائع جديدة، الامر الذي ارغم سلطات الاحتلال على التدخل في القضية ، بيد ان المستوطنين لم يرتدعوا واخذوا يلجأون الى اساليب مخزية ومشينة ، فقد بدأوا باعمال السلب فاقدموا على سرقة بسط المسجد المعدة للصلاة واحذية المصلين المسلمين والممتلكات الموجودة في الحرم الابراهيمي ، كما اعترف بذلك المتحدث الرسمي باسم الحكم العسكري في الضفة الغربية ، ولم يكتف هؤلاء بالاعمال المشينة التي جعلت الكثير من المصلين يعودون الى بيوتهم حفاة، بل الحقوا اعمال السرقة والسلب بسلسلة من الاعتداءات المشفوعة بالغطرسة مثل البصق بأحذيتهم في الاماكن المعدة للمسلمين ، والاعتداء على شيخ المسجد الشيخ عاطف الحمودي مع توجيه الشتائم اليه . ولم يقتصر طيش المستوطنين وغطرستهم على الاحياء بل وصل الى درجة انتهاك حرمة الموتى ، فمن المعروف ان المسلمين يصلون على موتاهم داخل الحرم الابراهيمي ، غير ان ذلك لم يرق بعين المستوطنين «وقد هدد المستوطنون اكثر من مرة ، بقلب جنازات الموتى للمسلمين في اثناء طقوس الجنازة » (هآرتس ٧٢/٩/٥) .

عند ذلك وجد الحاكم العسكري نفسه مضطرا للتدخل وبذل محاولة لايقاف المستوطنين عند حدهم، خشية ان تنتشر اخبارهم المخزية وتسيء الى سمعة « الاحتلال الليبرالي » ، معترفا « بحدوث تجاوزات متكررة بواسطة مجموعة من بين المستوطنين » في الحرم الابراهيمي ، وعند ذاك برزت القضية ، ليست كقضية بين العرب والمستوطنين ، بل كقضية بين الحاكم العسكري والمستوطنين ! وقد اتخذ نشاط المستوطنين من اجل الاستيلاء على الحرم مسارين له : الاول يتمثل في ارسال مذكرات الى الجمهور الاسرائيلي والى اعضاء الحكومة والكنيست والثاني يتمثل في محاولة خلق وقائع جديدة لامتلاك الحرم الابراهيمي وجعله يهوديا صافيا لا نزاع حوله ، وتعترف صحيفة (هآرتس ٧٢/٩/١٢) بذلك بقولها : « حاول المستوطنون برئاسة الحاخام ليفنجر تدريجيا خلق امر واقع